تَعَدُّدُ الدَّلالَةِ في التَّراكيبِ النَّحْوِيَّةِ في تَفْسِيرِ الطُّوسِيِّ

م. م. محمّد هادي محمّد البعاج
كليّة التربية الأساسيّة - جامعة الكوفة

فحوى البحث

يُعنى البحث ببيان بعض مواطن التعدد الدلالي النحوي التي ذكرها الشيخ ابو جعفر الطوسي في تفسيره (التبيان في تفسير القرآن). وقد درس السيد الباحث التعدد في ستة اقسام هي:

- تعدد الدلالة لاختلاف الإعراب.
- تعدد الدلالة لاختلاف تعلق شبه الجملة.
- تعدد الدلالة لاختلاف عَوْد الضمير.
- تعدد الدلالة لاختلاف المتكلم.
- تعدد الدلالة لاحتمال العطف على اكثر من معطوف عليه.
- تعدد الدلالة لاحتمال تعدد صاحب الحال.

وقد كشف عن الدلالات التي تحتملها، معوّلاً على المعطيات السياقية.

ممّا لا شكّ فيه أنّ القرآن الكريم أكثر النّصوص ثراءً لغويّاً وأعلاها قيمةً جماليّةً وأشدّها اختزالاً للألفاظ وتكثيفاً للمعاني، وهذا ما يتّضح جليّاً ويراه المدقّقُ رأيَ العين عندما يقف على أيّ نصّ من نصوصه المعجزة، ولاسيّما تلك التي تشتمل على تعدّدٍ دلاليّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدّلالة بصورة عامة تنتج عن تفاعل أمرين مجتمعين معاً، هما: المعطيات السّياقيّة التي تتشكّل وتتكّون على أساسها الدّلالة، والثّاني طبيعة المتلقي من حيث التّكوين الفطري والمكتسب العلمي والخزين الثقافي الذي يمتلكه. وكثيراً ما يتّحد هذان الأمران فيسهمان في اتّساع دلالة النّصّ وتعدّدها، بَيْدَ أنّه لا يمكن الجزمُ بالمراد منها تحديداً؛ فذلك أمرٌ خارجٌ عن قدرة البشر وطاقتهم المحدودة، فالقرآن: ((قابل للفهم ودلالاته مفتوحة على المعرفة البشريّة في وكلّ وقت من دون أن يختصّ ذلك بعصر أو بقوم)) [1].

لذا تدبّره العلماءُ تدبّراً عميقاً، وأعملوا أذهانهم فيه مستعينين بثقافتهم وأدواتهم التي تساعدهم على فهمه وسبر أغواره والكشف عن خباياه.

وقد استطاع الشّيخ الطّوسيّ بما يملكه من سعةِ اطلاعٍ ومعرفةٍ غزيرةٍ وأدوات متعدّدة ولاسيّما النّحويّة منها، أن يستنطق هذا النّصّ المُعجزَ ويكشفَ عن معانيه المحتملة التي تنسجم مع السّياق العام للآية أو السّورة عموماً. فاجتهد في بيان تعدّد الوجوه الإعرابيّة وما يترتّب على ذلك من انفتاح النّصّ على أكثر من دلالة، قد تُراد مجتمعةً كلّها وقد يُراد كلّ منها منفرداً.

إذ تتعدّد أحياناً الوظائف النّحويّة لبعض الكلمات مع بقاء العلامة الإعرابيّة على حالها، كإعراب الكلمة الواحدة في حالة الرّفع مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً، وكإعرابها في حالة النّصب مفعولاً مطلقاً أو حالاً، وإلى غيرها ممّا يجعل الدّلالة تختلف وتتعدّد مع كلّ إعراب[2]، فمثلاً

(١) فهم القرآن -دراسة على ضوء المدرسة العرفانيّة-: ١/ ٣٦.

(٢) ظ: تعدّد التّوجيه النّحوي (مواضعه، أسبابه، نتائجه): ١٩٨.

الاسم المنصوب (قليلاً) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ﴾[سورة البقرة: ١٢٦]. يحتمل إعرابين على رأي الطّوسيّ، هما: ((أن يكون صفةً للمصدر كما قال ﴿ مَّنَعًا حَسَنًا ﴾[سورة هود: ٣]. فوصف به المصدر... ويجوز أيضاً أن يكون صفةً للزمان))[٣]. فإذا أُعْرِبَ صفةً للمصدر فالمُراد: فأمتّعه متاعاً قليلاً، أمّا إذا أُعْرِبَ صفةً لظرف الزّمان، فالمقصود: فأمتّعه وقتاً قليلاً ولنا الآن أن نفصل الحديث في ذلك ان شاء الله –تعالى –.

اولاً:

تعدد الدلالة لاختلاف الإعراب:

ومن أمثلة ذلك في تفسير التّبيان ما يأتي:

١. قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[سورة المائدة: ٣٨].

يحتمل المصدر ﴿ نَكَٰلًا ﴾ في رأي الشّيخ الطّوسيّ أن يعرب مفعولاً لأجله، والمقصود: اقطعوا أيدي السّارق والسّارقة لأجل عقوبتها؛ لأنّ النّكال هو العقوبة. ويمكن نصب ﴿ نَكَٰلًا ﴾ أيضاً على المفعوليّة المطلقة بدلالة فعل الأمر (اقطعوا) عليه، أي جازوا السّارق والسّارقة ونكّلوا بهما نكالاً، قال: ((﴿ نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ أي عقوبة على ما فعلاه، قال زهير:

وَلَولا أَن يَنالَ أَبا طَريفٍ

عَذابٌ مِن خزيمة أَو نَكالُ[٤]

أي عقوبة.

ونصبه يحتمل أمرين، أحدهما: مفعول له وتقديره لجزاء فعلهما، الثّاني: نصب على المصدر الذي دلّ عليه ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾؛ لأنّ معنى فاقطعوا: جازوهم ونكّلوا بهم))[٥].

ويرى أبو السّعود أنّ قَطْعَ اليد للجزاء، وأمّا الجزاء نفسه فلأجل النّكال وعدم معاودة الذّنب من جديد، وهذا كقولك: (كلمتُ زيداً تعليماً له حرصاً

(٣) التّبيان في تفسير القرآن: ١/ ٥١٦.

(٤) كذا ورد البيت في شرح الديوان: (عذاب من مليك أو نكال)، ظ: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ٢٦٦.

(٥) التّبيان في تفسير القرآن: ٣/ ٤٨١.

عليه)، فعلّة تكليم زيد هي التّعليم، أمّا علّة تعليمه فهي الحرص عليه، جاء في تفسير أبي السّعود: ((وقيل القطع مُعَلَّل بالنّكال وقيل وهو منصوبٌ بجزاءٍ على طريقة الأحوال المتداخلة، فإنّه علّة للجزاء والجزاء علّة للقطع كما إذا قلت «ضربته تأديباً له إحساناً إليه»، فإنّ الضّرب مُعَلَّل بالتّأديب والتّأديب مُعَلَّل بالإحسان))[٦].

ففي الآية المباركة وجهان لدلالة المصدر المنصوب (نكالاً) وكلاهما يتناسب مع السّياق العام للآية، فبدلاً عن أن يقول: اقطعوا أيدي السّارق والسّارقة جزاء فعلهما، والجزاء لأجل العقوبة، أو أن يقول: نكّلوا بهما نكالاً. فبدلاً عن ذلك جمعت الآية هذين المعنيين من أقرب سبيل، وذلك من خلال استعمال المصدر على هذه الشّاكلة.

٢. قال تعالى: ﴿ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [سورة الكهف: ٦٦].

جاء لفظ ﴿ رُشْدًا ﴾ محتملاً لوظائف نحويّة متعدّدة تبعاً لتبيان الدّلالات التي ينتجها السّياق، إذ يجوز فيه بحسب ما نقله الشّيخ الطّوسيّ الوجوه الإعرابيّة الآتية:

أ. قد يكون مفعولاً لأجله، للفعل ﴿ أَتَّبِعُكَ ﴾، أي: اتبّعك لأجل الرّشد.

ب. يجوز أن يعرب حالاً من الضّمير في ﴿ أَتَّبِعُكَ ﴾، والمقصود: اتبّعك في حال الرّشد.

ج. يمكن إعرابه مفعولاً به ثانياً للفعل المضعّف ﴿ تُعَلِّمَنِ ﴾، والمراد: تعلّمني رشداً، أي علماً ذا رشد.

قال الطّوسيّ: ((قال أبو عليّ يحتمل أنّ ﴿ رُشْدًا ﴾ منصوباً على أنّه مفعول له ويكون متعلّقاً بـ «اتّبع»، كأنّه قال اتّبعك للرشد، أو طلب الرّشد على أن تعلّمني، فيكون على هذا حالاً من قوله ﴿ أَتَّبِعُكَ ﴾، ويجوز أن يكون مفعولاً به، وتقديره اتّبعك على أن تعلّمني رشداً ممّا عُلِّمْتَه، ويكون العلم الذي يتعدّى إلى مفعول واحد يتعدّى بالتّضعيف إلى مفعولين))[٧].

(٦) تفسير أبي السّعود: ٣/ ٣٥.

(٧) التّبيان في تفسير القرآن: ٧/ ٥٩.

ويبدو أنّ ﴿رُشْدًا﴾ يحتمل وجهاً إعرابيّاً آخر فضلاً عمّا تقدّم وهو أن يُعْرَب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف والتّقدير: (أرشد رشداً)، قال أبو السّعود: ((﴿رُشْدًا﴾ إصابة الخير... وهو مفعول ﴿تُعَلِّمَنِ﴾ ومفعول ﴿عُلِّمْتَ﴾ محذوف.. . ويجوز كونه علة لـ ﴿أَتَّبِعُكَ﴾ أو مصدراً بإضمار فعله))[٨].

فتأخير لفظة ﴿رُشْدًا﴾ -والله أعلم- جعل الآية الكريمة مكتنزة على أربع دلالات جائزة، وتغيّر موقع هذه اللفظة لا يحقّق هذه المعاني كلّها، بل قد يسقط منها على الأقل معنى من هذه المعاني، فإذا قيل مثلاً: (اتّبعك رشداً على أن تعلّمني ممّا عُلِّمْتَ)، لتحقّق معنى المفعول لأجله، في حين يسقط معنى المفعول به. وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على دقّة القرآن الكريم غير المتناهية في انتقاء اللفظ وتحديد الموقع الأنسب له داخل التّركيب ليعطي أقصى ما فيه من دلالة ممكنة.

٣. قال تعالى: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا﴾ [سورة الجن: ٢٨].

ورد لفظ ﴿عَدَدًا﴾ محتملاً لأوجهٍ إعرابيّةٍ مختلفةٍ باختلاف المعنى المطلوب، ويمكن إجمالها بما يأتي:

أ. يحتمل أن المقصود: أحصى الله تعالى كلّ شيء معدودٍ ممّا صَغُرَ أو كَبُرَ أو خفي أو ظهر، فيعرب (عدداً) حالاً من (كلّ شيء).

ب. يحتمل أن المعنى: أحصى الله تعالى كلّ شيء إحصاءً أو عدّه عدّاً على نحو دقيق وليس على نحو إجمالي، فيُعْرَبُ مفعولاً مطلقاً؛ لأنّ (أحصى) بمعنى (عدّ). جاء في التّبيان: ((نصب ﴿عَدَدًا﴾ يحتمل شيئين، أحدهما: وأحصى كلّ شيءٍ في حال العدد، فيكون العدد بمعنى المعدود، كما يُقال: للمنقوص نقص، فلا يخفى عليه شيء من الأشياء، لا سقوط ورقة، ولا حبّة في ظلمات الأرض. والثّاني: أن يكون بمعنى المصدر، وتقديره وأحصى كلّ شيءٍ إحصاءً))[٩].

(٨) تفسير أبي السّعود: ٥/ ٢٣٤.

(٩) التّبيان في تفسير القرآن: ١٠/ ١٣١.

وثمّة مفسِّرون[10] زادوا وجهاً إعرابيّاً ثالثاً وهو أن يعرب تمييزاً مُحوّلاً عن المفعول والأصل: (أحصى عددَ كلّ شيءٍ)، وقد سيق التّمييز لإزالة إبهام جملة (أحصى كلّ شيءٍ).

ويبدو لي -والله أعلم -أنّه عدل عن المفعوليّة إلى التّمييز فقال: (أحصى كلّ شيءٍ عدداً)؛ لقصد الاتّساع والمبالغة والشّمول، فمعنى: (أحصى عدد كلّ شيءٍ) هو أن الله جلّ شأنه أحصى عدد ما يُعدُّ ممّا خلق فحسب، أمّا مع التّمييز المنقول عن المفعوليّة، أي (أحصى كلّ شيءٍ عدداً) فالمعنى: إنّ الله أحصى كلّ شيءٍ سواء أكان معدوداً أم غير معدودٍ كمياه البحار مثلاً، فإنّه سبحانه أحصاها وعدّها على الرّغم من استحالة ذلك على المخلوقات كلّها، فإنّه تعالى قادرٌ على كلّ شيء. ونظير هذا في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[سورة القمر: ١٢]، فقد: ((أفادَ أنَّ الأرضَ قد كانت صارتْ عيوناً كلّها وأنَّ الماءَ قد كان يفورُ من كلّ مكانٍ منها ولو أُجريَ اللفظُ على ظاهرِه فقيلَ: وفَجَّرنا عيونَ الأرضِ أو العيون في الأرض، لم يُفِد ذلك ولم يدلّ عليه ولكان المفهومُ منه أنَّ الماءَ قد كان فارَ من عيونٍ متفرّقةٍ في الأرض وتبجَّس من أماكنَ منها))[11].

فعلى الرّغم من إيجاز قوله تعالى﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾، بَيْدَ أنّ تشعّب الوجوه الإعرابيّة التي تحتملها جعلها تنطوي على تعدّد دلاليّ كبير، وربّما ستنطوي في قابل الأيّام على تعدّد أكبر؛ وذلك لكون الآية الكريمة مع عددٍ كبير من النّصوص القرآنيّة ذات دلالات احتماليّة وليست قطعيّة، ممّا يعطي مساحة أوسع للعلماء على تباين توجّهاتهم العلميّة في اقتناص الدّلالة المناسبة لهم.

ثانياً: تعدّدُ الدّلالةِ لاختلافِ تعلّقِ شِبْهِ الجملة:

لم أجد فيما اطّلعت عليه من مصادر تعريفاً لمصطلح (التّعلّق) في كتب

(١٠) ظ: مجمع البيان: ١٠/ ١٤٨، والتّسهيل لعلوم التّنزيل: ٤/ ١٥٥، وتفسير البحر المحيط: ١٠/ ٣٦٦، واللباب في علوم الكتاب: ١٩/ ٤٤٧، وتفسير أبي السّعود: ٩/ ٤٨، وفتح القدير: ٥/ ٣١٣.

(١١) دلائل الإعجاز: ٩٣.

النّحويين القدماء، بَيْدَ أنّ ابن هشام أفرد له باباً في كتابه (مغني اللبيب) ذكر فيه أحكام شبه الجملة، ولم يذكر من هذه الأحكام سوى التّعلّق وما يرتبط به[١٢]. ولكنّي وجدتُ عند الدّارسين المعاصرين محاولات لوضع تعريفٍ له، ولعلّ الدّكتور فخر الدّين قباوه كانت له أولى هذه المحاولات، إذ عرَّفه بقوله: ((هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسّكها به، كأنّها جزء منه، لا يظهر معناها إلّا به، ولا يكتمل معناه إلّا بها))[١٣]. ونستشف من تعريفه أنَّ التّعلّق هو ارتباط، وهذا الارتباط له طرفان: شبه الجملة، واللفظة الدّالة على الحدث. ويبدو أنّ أوّل من استعمل هذا المصطلح هو أبو جعفر النّحاس في كتابه إعراب القرآن، ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴾[سورة البقرة: ٢٠٣]. إذ قال: ((يُقال بأيّ شيءٍ اللام متعلّقة؟. فالجواب، وفيه أجوبة يكون التّقدير: المغفرة لمن اتّقى، وهذا على تفسير ابن مسعود...))[١٤].

واستعمل هذا المصطلح أيضاً ابن جنّي في (المحتسب)، من ذلك ما قاله في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[سورة النّور: ٣٣]. إذ قرأ ابن عباس وسعيد بن جبير: (مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لهنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فقال ابن جنّي: ((اللام في «لهنّ» متعلق بـ «غفور»؛ لأنّها أدنى إليها؛ ولأنّ «فعولاً» أقعد في التّعدّي من «فعيل» فكأنّه قال: فإنَّ الله من بعد إكراههنَّ غفورٌ لهنَّ. ويجوز أن تكون متعلّقة بـ «رحيم»...))[١٥].

أمّا ما يخصّ (شبه الجملة) فإنّها تطلق على الظّرف، وحرف الجرّ مع المجرور[١٦]. وشرط (التّعلّق) هو أن

(١٢) ظ: مغني اللبيب: ٢/ ٩٥.

(١٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧٣.

(١٤) إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس: ١/ ٢٩٨-٢٩٩.

(١٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢/ ١٠٨.

(١٦) ظ: مغني اللبيب: ٢/ ٩٥، وشرح ابن

يجعل الظّرف والجارّ والمجرور تامَّين، أي إنَّهما يعطيان معنى مفيداً للمُتعلَّق به عند ذكرهما في الكلام.

وقد يصلح شبه الجملة لأن يرتبط بأكثر من عنصر نحويّ في الوقت نفسه، ((فهناك تراكيب مطّردة يصعب فيها تحديد وجه معيّن في تعليق شبه الجملة، من ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[سورة الأعراف: ٨٥]. يسبق إلى الذّهن أن يتعلّق الجارّ والمجرور بصفة محذوفة لـ ﴿بَيِّنَةٌ﴾، لكنّ هذا لا يلغي احتمال التّعليق بالفعل «جاء»))[١٧].

وقد اختلف المفسِّرون كثيراً في تحديد تعلّق شبه الجملة في القرآن الكريم؛ وذلك لإمكان تعلّقها بأكثر من عنصر نحوي مع مواءمة ذلك لسياق النّصّ ممّا وسّع الدّلالة وعدّدها. ويبدو لي أنّ هذه المسألة لم تأتِ من اختلاف فهم المفسِّرين للنّصّ السّماوي فحسب، بل لعلّ المولى جلّ شأنه قصدها قصداً؛ لتكون الألفاظ والعبارات القرآنيّة مشحونةً بمعان متعدّدة، ممّا يجعل القرآن الكريم نصّاً حركيّاً متجدد الدّلالة يستوعب الأزمان ويفوقها ولا يصحّ العكس، وهذا يكشف عن إعجاز هذا النّصّ وعظمة منشئه، وعدم القدرة على مجاراته ألبتة، ولا سيّما في كيفية انتقاء المفردات وطريقة صياغة التّراكيب والعبارات.

وقد وقف الشّيخ الطّوسيّ عند احتمال تعدّد التّعلّق، سواءً تعلّق الجارّ والمجرور أم تعلّق الظّرف، وفيما يأتي توضيح ذلك:

القسم الأول: الجارّ والمجرور:

١. قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ﴾[سورة المائدة: ٤٤].

يذهب طائفة من المفسِّرين[١٨]

عقيل: ١/ ١٣٤، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧١.

(١٧) أسباب التّعدّد في التّحليل النّحوي: ١١٥.

(١٨) ظ: مجمع البيان: ٣/ ٣٥٥، والتّفسير الكبير: ١٢/ ٤، وتفسير البيضاويّ: ٢/

ومنهم الشّيخ الطّوسيّ إلى أنّ الجارّ والمجرور (للذين)، إمّا أن يكون متعلّقاً بالفعل ﴿أَنزَلْنَا﴾ في بداية الآية، والمعنى: إنّا أنزلنا التّوراة للذين هادوا يحكم بها النّبيون، أو يكون متعلّقاً بالفعل ﴿يَحْكُمُ﴾، والمعنى: يحكم النّبيّون بالتّوراة للذين هادوا. جاء في التّبيان: ((وقوله: ﴿لِلَّذِينَ هَادُواْ﴾العامل في «الذين» أحد شيئين: أحدهما ﴿يَحْكُمُ﴾ في قول الزّجّاج وأبي عليّ وجماعة من أهل التّأويل. والثّاني: قال قوم العامل ﴿أَنزَلْنَا﴾ كأنّه قال أنزلناها للذين هادوا))[19].

وهناك وجه آخر رجّحه مجموعة من المفسّرين[20] وهو أن يكون الجارّ والمجرور متعلّقاً بـ(هدى ونور) والمعنى: في التّوراة هدى ونور للذين هادوا.

ويبدو لي أنّ هذه المعاني مبتغاة جميعاً؛ فالمولى جلّ شأنه أنزل التّوراة للذين هادوا، والأنبياء يحكمون بالتّوراة للذين هادوا، وفي التّوراة هدى ونور للذين هادوا، فعوضاً عن التّكرار وإطالة الكلام الذي قد يتنافى أحياناً مع بلاغة النّصّ وتماسكه، جاءت الآية المباركة على هذا النّحو من التّأليف لتحتمل الدّلالات المذكورة كلّها من دون إرباك في النّظم أو إخلال في المعنى.

٢. قال تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾[سورة القصص: ٣٥].

تحتمل الآية المباركة معاني عديدة بحسب تعلّق شبه الجملة ﴿بِآيَاتِنَا﴾، وقد ذكر الشّيخ الطّوسيّ ثلاثة معان:

أ. أن يتعلّق الجارّ والمجرور بالفعل ﴿وَنَجْعَلُ﴾، أي: ونجعل لكما سلطاناً بآياتنا فلا يصلون إليكما.

ب. أن يكونا متعلّقين بـ ﴿الْغَالِبُونَ﴾، والمعنى: بآياتنا أنتما ومن تبعكما الغالبون.

ج. تعلّقهما بـ ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾، والمعنى: فلا يصلون إليكما بآياتنا، أي بسبب آياتنا.

٣٢٨، وتفسير السّراج المنير: ١/ ٣٧٧.

(١٩) التّبيان في تفسير القرآن: ٣/ ٤٩٢.

(٢٠) ظ: تفسير أبي السّعود: ٣/ ٤١، والبحر المديد: ٢/ ١٨٠، وروح المعاني: ٦/ ١٤٣.

ورد في التّبيان أنّ معنى قوله ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾: ((أي بحججنا وبراهيننا ﴿أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا﴾ من بني إسرائيل وغيرهم ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ لفرعون، فعلى هذا يكون ﴿أَنتُمَا﴾مبتدأ، ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا﴾ عطفاً عليه و ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ خبره ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ متعلّق بقوله ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾. وعلى الوجه الآخر يكون ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ متعلّقاً بقوله: ﴿وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَـٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ قال الزّجّاج: يجوز أن يكون ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ متعلّقاً بقوله ﴿فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ﴾ بآياتنا وحججنا، وكلّ ذلك محتملٌ))[٢١]. ويجد الباحث أنّ قول الطّوسيّ: ((كلّ ذلك محتمل)) اعتراف صريح بالتّعدّد الدّلاليّ الذي ينطوي عليه هذا النّصّ السّماويّ.

وقد زاد بعض المفسِّرين دلالتين أخريين علاوة على ما جاء في التّبيان، إحداهما: أن يتعلّق الجارّ والمجرور بمحذوف والتّقدير: اذهبا بآياتنا، وقد صُرِّح بالمحذوف في قوله تعالى﴿قَالَ كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَـٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾[سورة الشّعراء: ١٥]. قال أبو السّعود ووافقه الألوسيّ كذلك: ((بـ ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾متعلق بمحذوف قد صُرِّح به في مواضع أخرى أي «اذهبا بآياتنا»))[٢٢].

ثانيهما: تعلّقهما بقسم محذوف جوابه ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾متقدّم عليه. قال الزّمخشريّ: ((ويجوز أنّ يكون قسماً جوابه ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾مقدّماً عليه أو من لغو القسم))[٢٣]، ويقصد بـ (لغو القسم) على حدّ قول صاحب الدّرّ المصون: ((أنَّ جوابَه محذوفٌ أي: وحَقِّ آياتِنا لتَغْلُبنَّ))[٢٤].

ويُحال للباحث أنّ هاتين الدّلالتين فيهما تعسّف واضح وتكلّف بيّن، إذ لا مسوغ لتقدير لفظ محذوف ما دام الظّاهر يجيز الحمل عليه، فهذا النوع من التّقدير ((عبثٌ بالنّصّ وخروج عن المعنى الذي أُريد به، وهو بعد ذلك كلّه تضييع لفنيّة

(٢١) التّبيان في تفسير القرآن: ٨/ ١١٦.

(٢٢) تفسير أبي السّعود: ٧/ ١٣، وروح المعاني: ٢٠/ ٧٨.

(٢٣) الكشّاف: ٣/ ٤١٥.

(٢٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٦٧٨.

الأسلوب))[٢٥]. وانطلاقاً من هذا أرى أن هذين الوجهين الدّلاليين يجافيان الصّواب، على خلاف الدّلالات التي ذكرها الطّوسيّ.

٣. قال تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾ [سورة غافر: ٢٨].

للآية الكريمة دلالتان منفصلتان يمكن أن تفهما من اختلاف تعلّق الجارّ والمجرور ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾، هما:

أ. قال رجلٌ مؤمن ينتمي بنسبه إلى آل فرعون، يكتم إيمانه عن آل فرعون وعن النّاس جميعاً. وعلى هذه الدّلالة يكون شبه الجملة ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ متعلّقاً بـ ﴿مُّؤْمِنٌ﴾، وتكون القراءة بالوصل بينهما.

ب. قال رجل مؤمنٌ يكتم إيمانه عن آل فرعون فقط، ولا يكتمه عن المؤمنين. وتأسيساً على هذه الدّلالة فإنّ شبه الجملة يتعلّق بالفعل المضارع (يكتم)، وتكون القراءة بالوقف على ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ ثم وصل الجارّ والمجرور بالفعل.

وقد أشار الشّيخ الطّوسيّ إلى هاتين الدّلالتين قائلاً: ((وقوله﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾، يعني الحجج الواضحة من ربكم، قال السّدي كان القائل ابن عمّ فرعون، فعلى هذا يكون قوله﴿ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾[سورة غافر: ٤٦]. مخصّصاً، وقال غيره كان المؤمن إسرائيليّاً يكتم إيمانه عن آل فرعون، فعلى هذا يكون الوقف عند قوله ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ ﴾ويكون قوله ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ متعلّقاً بقوله ﴿يَكْتُمُ ﴾، أي يكتم إيمانه من آل فرعون))[٢٦].

وقيل إنّ الاحتمال الثّاني، أي يكتم إيمانه من آل فرعون غير جائز؛ لأنّ الفعل (كتم) يتعدّى بنفسه، فلا يقال: كتمتُ من فلان كذا إنّما يقال كتمته كذا[٢٧].

(٢٥) نحو القرآن: ٢٦.

(٢٦) التّبيان في تفسير القرآن: ٩/ ٥٨.

(٢٧) ظ: التّفسير الكبير: ٢٧/ ٥٠.

وجواب ذلك أنّ الفعل (كتم) يتعدّى بنفسه إلى مفعول به واحد نحو: (كتمتُ الأمرَ)، ويتعدّى أيضاً إلى مفعولين نحو (كتمتُه الأمرَ) ويجوز زيادة حرف الجرّ (من) في المفعول الأوّل، جاء في المصباح المنير: ((يتَعدَّى إلَى مفْعُولَين وَيجوز زيادةُ «منْ» في الْمفعول الأوّل فَيقال «كَتمت منْ زيدٍ الْحديثَ» مثْل «بعْتهُ الدَّارَ» و«بعْتُ منْهُ الدَّارَ» ومنه عنْد بعْضهِم ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾وهو على التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير والْأَصلُ يَكْتُمُ من آلِ فرْعوْنَ إيمَانهُ وهَذَا الْقَائِلُ يقُولُ لَيْسَ الرّجُلُ مِنْهُمْ))[٢٨].

ومع وجاهة ما جاء في تفسير الطّوسيّ، يحسب الباحث أن الرّجل المؤمن سواء أكان ابن عمّ فرعون أم لم يكن، فإنّ وصفه بكونه من آل فرعون ليس على أساس النّسب وصلة القربى وإنّما على أساس دخوله في زمرتهم وتظاهره بأنّه على دينهم تقيّةً وخوفاً من بطشهم وفتكهم به، قال الألوسيّ وَوُصِفَ بأنه ((من آل فرعون باعتبار دخوله في زمرتهم وإظهار أنّه على دينهم وملّتهم تقيّة وخوفاً، ويقال نحو هذا في الإضافة في مؤمن آل فرعون الواقع في عدّة أخبار))[٢٩]. وباعتماد ذلك يتّضح أن الظّرف ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾يصحّ أن يكون متعلّقاً بـ (مؤمن، ويكتم) في آن واحد، ودلالة ذلك: قال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه عن آل فرعون.

ويظهر أنّ توسيط الظّرف بين طرفين صالحين للتعلّق يجعل القارئ يعتقد أنّه قد أفاد كلّ هذه الدّلالات الصّحيحة الجائزة، على الرّغم من أنّ التّركيب واحد لم يتعدّد، والله أعلم بمراده.

القسم الثّاني: تعلّقُ الظّرف:

١. قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ [سورة آل عمران: ٣٠].

يرى الشّيخ الطّوسيّ أنّ الآية المباركة

(٢٨) المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير: ٢/ ٨٨.

(٢٩) روح المعاني: ٢٤/ ٦٣.

تتسع لثلاث دلالات متباينة بحسب تعلّق ظرف الزّمان ﴿ يَوْمَ ﴾، فهو يحتمل ما يأتي:

أ. أن يتعلّق بـ ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ﴾ والقصد: يحذّركم الله نفسه يوم تجد كلّ نفس ما عملت من خير ومن سوء.

ب. أن يتعلّق بـ (المصير) في قوله تعالى: ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾[سورة آل عمران: ٢٨]، والمعنى: إلى الله مصير كلّ الموجودات يومَ تجدُ كلّ نفس ما عملت من خير ومن سوء.

ج. أن يتعلّق بفعل محذوف تقديره (اذكر) فيعرب مفعولاً به لا ظرفاً، أي اذكر يوم تجد كلّ نفس عملها. وعلة هذا التّقدير على رأي الطّبريّ هو أنّ ((القرآن إنّما نزل للأمر والذكر كأنّه قيل لهم اذكروا كذا وكذا؛ لأنّه في القرآن في غير موضع واتقوا يوم كذا وحين كذا)) [٣٠].

قال الشّيخ الطّوسيّ: ((قيل في انتصاب ﴿ يَوْمَ ﴾ ثلاثة أوجه، أحدهما: أنّه منصوب بـ ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ ﴾ أي يحذركم نفسه يوم تجد. الثّاني: بـ ﴿ ٱلْمَصِيرُ ﴾وتقديره وإلى الله المصير يوم تجد. الثالث: اذكر يوم تجد)) [٣١].

وزاد بعض المفسِّرين وجهين آخرين، أولهما أن يتعلّق بالفعل ﴿ تَوَدُّ ﴾، أي تودّ كلّ نفس يومَ القيامة لو أنّ بينها وبين ما عملت من سوء أمداً بعيداً. وثانيهما أن يكون متعلّقاً بـ ﴿ قَدِيرٌ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن تُخْفُوا۟ مَا فِى صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ۗ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [سورة آل عمران: ٢٩]. أي هو قدير في ذلك اليوم الذي تجد كلّ نفس ما عملت من خير أو شر، وخُصّ هذا اليوم بالذكر تفضيلاً وتعظيماً لشأنه وإن كان غيره من الأيام بمنزلته في قدرة الله تعالى، قال الرّازيّ: ((ذكروا في العامل في قوله ﴿ يَوْمَ ﴾وجوهاً، الأوّل قال ابن الأنباريّ اليوم متعلّق بـ ﴿ ٱلْمَصِيرُ ﴾،

(٣٠) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٣/ ٢٣١.

(٣١) التّبيان في تفسير القرآن: ٢/ ٤٣٠.

والتّقدير: وإلى الله المصير يوم تجد. الثّاني العامل فيه قوله ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ في الآية السّابقة، كأنّه قال ويحذركم الله نفسه في ذلك اليوم. الثالث العامل فيه قوله﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[سورة آل عمران: ٢٩]، أي قدير في ذلك اليوم الذي تجد كلّ نفس ما عملت من خير محضراً، وخصّ هذا اليوم بالذّكر وإن كان غيره من الأيام بمنزلته في قدرة الله تعالى تفضيلاً له لعظم شأنه كقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[سورة الفاتحة: ٤]. الرّابع أنّ العامل فيه قوله ﴿يَوْمَ﴾والمعنى: تودّ كلّ نفس كذا وكذا في ذلك اليوم. الخامس يجوز أن يكون منتصباً بمضمر والتّقدير: واذكر يوم تجد كلّ نفس))[٣٢].

وأحسب أنّ تقدير فعل الأمر (اذكر) ليس صائباً؛ لأنّ عدم التّقدير خير من التّقدير، ولا سيّما مع وجود أربعة وجوه دلاليّة سائغة يمكن الحمل على أي واحد منها، بل ويجوز الحمل عليها كلّها؛ فالله يحذّرنا نفسه يوم تجد كلُّ نفس ما عملت، وإليه المصير يوم تجد كلُّ نفس ما عملت، والله على كلِّ شيء قدير يوم تجد كلُّ نفس ما عملت، وتودّ كلُّ نفس يوم تجد ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً.

فما قيل من وجوه في اختلاف تعلّق شبه الجملة كَشَفَ عن تعدّدٍ في دلالة الآية وتنوّعٍ في فهمها، والله أعلم.

٢. قال تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[سورة المائدة: ٢٦].

يذهب جمع من المفسِّرين[٣٣] ومنهم الشّيخ الطّوسيّ إلى أنّ ظرف الزّمان ﴿أَرْبَعِينَ﴾أمّا أن يكون متعلّقاً بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، والمعنى تحريم دخول الأرض المقدّسة عليهم أربعين سنة فقط، ويكون التّيهُ أزليّاً، أو يكون ﴿أَرْبَعِينَ﴾ متعلّقاً بـ ﴿يَتِيهُونَ﴾ فيصبح التّحريم أبدياً والتّيه مؤقتا

(٣٢) التّفسير الكبير: ٨/ ١٤.

(٣٣) ظ: تفسير أبي السّعود: ٣/ ٢٥، والسّراج المنير: ١/ ٣٦٧، وروح المعاني: ٦/ ١٠٩.

بأربعين سنة، جاء في التّبيان: ((وقوله: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾، نصبه يحتمل أمرين: أحدهما: على قول الرّبيع بـ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ حرّمها عليهم أربعين سنة. والثّاني: ﴿يَتِيهُونَ﴾ على قول الحسن وقتادة، لأنّها قالا: إنّه ما دخلها أحد منهم))[٣٤].

ويبدو أنّ وجهاً آخر تحتمله الآية المباركة، وهو أن يُجعَل ظرف الزّمان (أربعين) متعلّقاً بـ (محرّمة) وبـ (يتيهون) في آن واحد، فيكون التّحريم والتّيه مقيدين بأربعين سنة، وليس أحدهما مؤبّداً والآخر مؤقتاً، قال عبد الرّحمن السّعديّ (ت ١٣٧٦هـ) في تفسيره: ((﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ أي أن من عقوبتهم أن نحرّم عليهم دخول هذه القرية التي كتبهم الله لها مدة أربعين سنة وتلك المدة أيضاً يتيهون في الأرض لا يهتدون إلى طريق ولا يبقون مطمئنين))[٣٥].

فقد يكون المقصودُ تأبِيد التّحريم وتقييد التّيه، أو العكس، أي تقييد التّحريم وتأبِيْد التّيه، ويحتمل أن يكون التّحريم والتّيه مؤقّتين معاً، وبذلك تضمّنت الآية الشّريفة ثلاث دلالات محتمَلَة واللفظ واحد، وهذا توسّع في المعنى، جعل جمهور المفسِّرين ومنهم أبو جعفر الطّوسيّ لا يطمئنون إلى دلالة واحدة فحسب، ويجيزون أكثر من احتمال دلاليّ في الوقت نفسه.

ثالثاً:

تعدّدُ الدّلالةِ لاختلافِ عودِ الضّمير:

لكلٍّ من المتكلّم والمخاطَب والغائب مذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه ضميرٌ متّصلٌ ومنفصل في أحوال الإعراب، ما خلا حال الجرّ فإنّه لا منفصل لها[٣٦].

وممّا تقدّم يتّضح أنّ النّحويين عُنوا بدراسة الضّمير عناية كبيرة، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أهميته في فهم الكلام ومعرفة الدّلالة الحقيقيّة للنّصّ؛ لأنّ عدم معرفة العنصر النّحوي الذي

(٣٤) التّبيان في تفسير القرآن: ٣/ ٤٦٠.
(٣٥) تيسير الكريم الرّحمن في تفسير كلام المنان: ٢٢٨.
(٣٦) ظ: المفصّل في صنعة الأعراب: ١٦٦.

يعود عليه الضّمير، يؤدي من دون أدنى شك إلى فهم خاطئ للمعنى، وربّما إلى نسف المعنى كليّاً.

ولم تقتصر هذه العناية على النّحويين فحسب، بل نجد المفسِّرين كذلك قد انشغلوا في تفاسيرهم بالوقوف على الضّمائر، وبيان احتمال عودها على أكثر من مرجع، وما لذلك من أثر في تحديد الدّلالة القرآنيّة.

والشّيخ الطّوسيّ حاله في هذا حال باقي المفسِّرين، عُني أيضاً بالضّمائر، وكَشَفَ في تفسيره (التّبيان في تفسير القرآن) عن احتمالات تعدّد عودها، والاتّساع الدّلاليّ المترتّب على أثره. وفيما يأتي أمثلةٌ توضّح ذلك:

١. قال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾[سورة البقرة: ١٤٣].

تعدّدت وجوه دلالة هذه الآية الشّريفة بناءً على تباين عود الضّمير المستتر بعد الفعل النّاقص (كانت) في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾، إذ يرى الشّيخ الطّوسيّ وشايعه طائفة كبيرة من المفسِّرين[٣٧] أنّ رجوع الضّمير يحتمل الآتي:

أ. قد يكون راجعاً إلى قبلة بيت المقدّس نفسها، أي وإن كانت القبلةُ لكبيرةً إلّا على الذين هدى الله.

ب. يحتمل رجوعه إلى تحويل القبلة من بيت المقدّس إلى الكعبة المشرّفة، والمعنى وإن كانت التّحويلة لكبيرةً إلّا على الذين هدى الله.

ج. يجوز عوده على الصّلاة، أي وإن كانت الصّلاة لكبيرة إلّا على الذين هدى الله. فالصّلاة وإن لم يجرِ لها ذكر في النّصّ، إلا أنّ السّياق يدلّ عليها؛ لأنّ الآية تتحدث عن القبلة، واستقبال القبلة أحد شروط صحّة الصّلاة فضلاً عن تقدّم ذكر الصّلاة في موضع سابق من سورة البقرة، قال تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ

(٣٧) ظ: المحرَّر الوجيز: ١/ ٢٢٠، ومجمع البيان: ١/ ٣٨٩، فقه القرآن: ١/ ١٠٨، والنّكت والعيون: ١/ ٢٠١.

﴿وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾ [سورة البقرة: ٤٥].

جاء في تفسير الطّوسيّ: ((والضّمير في قوله ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً﴾ يحتمل رجوعه إلى ثلاثة أشياء: «القبلة» على قول ابن عامر. و«التّحويلة» على قول ابن عباس، ومجاهد، وقتادة. وهو الأقوى؛ لأنّ القوم ثَقُل عليهم التّحويل لا نفس القبلة. وعلى قول ابن زيد «الصّلاة»))[٣٨].

واحتمل بعض المفسِّرين أن يكون الضّمير عائداً على الجعلة المدلول عليها في بداية الآية ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ﴾، أو الرّدة إلى الكعبة، بعد التّحوّل عنها ثم الرّدة إليها، قال أبو السّعود: ((والضّمير الذي هو (اسم كان) راجع إلى ما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ﴾، من الجعلة أو التّولية أو التّحويلة أو الرّدة أو القبلة))[٣٩]، وأجازوا أيضاً -كما هو واضح من النّصّ- رجوعه إلى التّولية؛ لأنّ الله تعالى: ((قال ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ﴾ [سورة البقرة: ١٤٢]، ثم قال عطفاً على هذا ﴿وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةٌ﴾ أي وإن كانت التّولية؛ لأنّ قوله ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ﴾ يدلّ على التّولية))[٤٠].

وذهب الألوسيّ إلى أنّ تأنيث الضّمير جاء للدلالة على أن هذا الرّد والتّحويل وقع مرة واحدة وأنّه مختصٌّ بالنّبي الأكرم ﷺ[٤١]).

وأحسب -والله أعلم- أنّ القرآن الكريم أراد كلّ الوجوه الدّلاليّة المذكورة؛ لارتباط بعضها ببعضها الآخر، ولم يكن المراد وجهاً واحداً، كالقبلة أو التّحويلة مثلاً، إذ ليس من العسير على الله تعالى أن يحدّد مرجع الضّمير، من دون أن يدع أذهان بني البشر تجول بحثاً عنه وطلباً لمعرفته، فهؤلاءِ غيرُ المهتدين كبُر عليهم أمر القبلة والتّحويلة والجعلة والرّدة والصّلاة، لذا جاءت العبارة القرآنيّة

(٣٨) التّبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٢.
(٣٩) تفسير أبي السّعود: ١/ ١٧٣. ظ: تفسير البيضاويّ: ١/ ٤١٩.
(٤٠) التّفسير الكبير: ٤/ ٩٦.
(٤١) ظ: روح المعاني: ٢/ ٦.

على هذا النّحو من عود الضّمير؛ لتتسع لكلّ ما تقدّم من معان.

٢. قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾ [سورة الرّوم: ٥١].

تشتمل هذه الآية الكريمة على ثلاث دلالات متباينة، يمكن أن تُسْتَنبط من خلال عود الضمير المتّصل بـ ﴿ فَرَأَوْهُ ﴾، وقد ذكر صاحب التّبيان دلالتين منها، هما:

أ. يمكن أن يكون كناية عن السّحاب المفهوم من السّياق، والتّقدير: ولئن أرسلنا ريحاً فرأوا السّحاب مصفرّاً لظلّوا من بعده يكفرون؛ وذلك لأنّ السّحاب إذا كان مصفرّاً لم يمطر، على خلاف السّحابة السّوداء التي تكون مثقلة بالأمطار.

ب. يحتمل عوده على الزّرع؛ لكونه الأثر النّاتج عن إرسال الرّيح، والمعنى: ولئن أرسلنا ريحاً فرأوا الزّرع اصفرّ به لظلّوا من بعده يكفرون، فاصفرار الزّرع بعد الاخضرار دليلٌ على يبسه وموته.

قال الطّوسيّ: ((﴿ فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ فالهاء يجوز أن يكون كنايةً عن السّحاب، وتقديره: فرأوا السّحاب مصفرّاً؛ لأنّه إذا كان كذلك كان غير ممطر، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى الزّرع))[٤٢].

وثمّة احتمال ثالث لمرجع الضّمير هو أن يكون عائداً على الرّيح؛ لأنّه يجوز التّذكير والتّأنيث في المؤنث المجازيّ، قال القرطبي: ((قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا ﴾ يعني الرّيح والرّيح يجوز تذكيره، قال محمّد بن يزيد لا يمتنع تذكير كلّ مؤنث غير حقيقيّ نحو: أعجبني الدّار وشبهه))[٤٣]، وعلى هذا الاحتمال تكون الهاء راجعة على مذكور في الكلام، والمقصود: ولئن أرسلنا ريحاً فرأوا الرّيح مصفرّاً لظلّوا من بعده يكفرون؛ فالرّياح ((الطّبيعيّة عادةً لا لون فيها -فهي عديمة اللون -إلّا أنّ الرّياح التّي تهبّ وهي مصفرّةٌ، فهي ريحُ سمومٍ وهجيرٍ، وفي كثير من

(٤٢) التّبيان في تفسير القرآن: ٨/ ٢٠٠.
(٤٣) الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٤٥.

الأحيان تحمل معها الغبار))[٤٤].

ويبدو والله أعلم أنّ الوجوه المتقدّمة قد يُراد كلّ منها منفرداً، وقد تُراد مجتمعةً معاً، ويكون هذا احتمالاً رابعاً، والمعنى: ((فرأوا الأثر [أي الزّرع] مصفرّاً واصفرار الزّرع بعد اخضراره يدلّ على يبسه وكذا السّحاب يدلّ على أنّه لا يمطر والرّيح على أنّها لا تلقح))[٤٥]؛ فالرّيح إذا كانت مصفرّة فإنّها لا تلقح، وكذا السّحاب إذا كان مصفرّاً فإنّه لا يمطر، ونتيجة لهذين الاصفرارين يصفرّ الزّرع بعد اخضراره.

رابعاً:

تعدّد الدّلالة لاختلاف المتكلّم:

ورد في كتاب الله العزيز كثيرٌ من الآيات القرآنيّة التي يحتمل سياقها الإسناد إلى أكثر من متكلّم في الوقت عينه، ((ومعلوم أنّ العبارة تدلّ على إيحاءاتٍ ومعانٍ ضمنيّة تختلف باختلاف قائلها؛ فالمعاني السّياقيّة لكلام يصدر عن الملائكة مثلاً تختلف عن تلك التي تصدر عن أصحاب السّعير))[٤٦]، وكذلك المعاني السّياقيّة لكلام الله تعالى تغاير معاني كلامٍ صادرٍ عن الإنسان، وبذلك تتعدّد الدّلالة وتتّسع انطلاقاً من اختلاف المتكلّم.

وقد وقف الشّيخ الطّوسيّ في تفسيره عند هذه الظّاهرة موضّحاً ما يسفر عنها من تباين في الفهم وتنوّع في الدّلالة، وفيما يأتي أمثلة توضّح ذلك:

١. قال تعالى: ﴿قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدتُّنَّ يُوسُفَ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ۚ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَاوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ ۚ﴾[سورة يوسف: ٥١-٥٣].

يجوز في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ ۚ﴾وجهان دلاليّان على رأي

(٤٤) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ١٠/ ١٩٥.

(٤٥) الجامع لأحكام القرآن: ١٤/ ٤٥.

(٤٦) اتساع الدّلالة في الخطاب القرآني: ١٦١.

صاحب التّبيان وجمهور المفسِّرين[٤٧]، هما:

أ. يمكن أن يكون هذا من كلام يوسف الصّديق عليه السلام بعد أن تمَّ كلامُ زوجة العزيز في الآية السّابقة: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، عندها قال يوسف عليه السلام: ذلك الفعل الذي قمت به من ردّي لرسول الملك إليه، كي يسأل الملكُ عن شأن النّسوة اللواتي قطّعْنَ أيديَهن، ليعلم العزيز أنّي لم أخنه في غيبته.

ب. وقد يكون هذا من تتمّة كلام امرأة العزيز بعد أن اعترفت بذنبها وأقرت بصدق يوسف وبراءته، علّلت اعترافها بقولها: ليعلم يوسف أنّي لم أخنه بإحالة التّهمة عليه وهو غائب كما فعلت ذلك في حضوره، عندما قَذَفَتْه في قوله تعالى على لسانها: ﴿قَالَتْ مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا إِلَّآ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[سورة يوسف: ٢٥]. قال الطّوسيّ: ((اختلفوا في مَن هذا الكلام حكاية عنه؟. فقال أكثر المفسِّرين كالحسن ومجاهد وقتادة والضّحاك: إنّه من قول يوسف «ذلك» يعني ذلك الأمر من فعلي من ردّ الرّسول ليعلم العزيز أنّي لم أخنه بالغيب... وقال الجبائي والبلخي: إنّه من قول المرأة، والمعنى إنّ اعترافي على نفسي بذلك ليعلم يوسف أنّي لم أخنه بالغيب؛ لأنّ العزيز سألها ولم يكن يوسف حاضراً وكلا الأمرين جائزان))[٤٨].

فإن قال قائلٌ إنّ السّياق يوحي إلى أنّ قوله﴿ ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّى لَمْ أَخُنْهُ ﴾ من حديث امرأة العزيز؛ لأنّه متّصل بما تقدّم من كلامها، فكيف جاز أن يُنْسَبَ إلى يوسف؟. وجواب ذلك أنّ كلام الشّخص أحياناً قد يوصل بكلام غيره حتى يبدو كأنّه كلام شخصٍ واحدٍ إلّا أنّه صادر عن شخصين، وهذا جائز في لغة العرب، يقول الفرّاء: ((وربّما وُصل

(٤٧) ظ: التّفسير الكبير: ١٨/ ١٢٣، والجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٢٠٩، والتّسهيل لعلوم التّنزيل: ٢/ ١٢١، والأصفى في تفسير القرآن: ١/ ٥٧٥.

(٤٨) التّبيان في تفسير القرآن: ٦/ ١٤٠.

الكلامُ بالكلام، حتى كأنّه قولُ واحدٍ وهو كلام اثنين))[٤٩]، ونظائر هذا كثيرة في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾[سورة النّمل: ٣٤]، وهذا من كلام بلقيس، وقوله في الآية نفسها﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة النّمل: ٣٤]، من كلام الله تعالى. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾[سورة آل عمران: ٩]، من كلام الدّاعين، وقوله في الآية عينها﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ ﴾ [سورة آل عمران: ٩]، من كلام المولى سبحانه[٥٠].

وأحسب -والله أعلم -جواز وجه آخر في الآية المباركة، وهو أن يكون هذا الكلام من قول يوسف وامرأة العزيز معاً؛ إلّا أنّه جاء على وجه الاختصار؛ فيوسف نفى عن نفسه خيانة العزيز، فقال: ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ ﴾، وكذا نفت المرأة عن نفسها خيانة يوسف في غيبته، فقالت: ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ ﴾. ومثل هذا الاختصار موجود في كتاب الله، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾[سورة التّوبة: ٦٢]. فلمّا كان رضا رسول الله ﷺ هو رضا الله تعالى ترك ذكره؛ لأنّه دال عليه والتّقدير: والله أحقّ أن يرضوه ورسوله أحقّ أن يرضوه[٥١].

وينبغي التّنبيه إلى أنّ قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي ﴾ يحتمل كذلك الدّلالتين السّابقتين، فقد جاء في التّبيان: ((هذا إخبار عمّا قال يوسف على وجه التّواضع لله لستُ أبرِّئ نفسي من السّوء... وأكثر المفسِّرين على أنّ هذا من قول يوسف. وقال أبو عليّ الجبائيّ هو من كلام المرأة))[٥٢].

فإذا كان قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ ﴾من كلام يوسف فهذا أيضا من كلامه، وقد قاله من باب التّواضع لله؛ لأنّ قوله ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ ﴾ جارٍ مجرى مدح النّفس وتزكيّتها عن

(٤٩) معاني القرآن، الفرّاء: ٢/ ٤٧.
(٥٠) ظ: مجمع البيان: ٥/ ٤٠٦، والتّفسير الكبير: ١٨/ ١٢٣.
(٥١) ظ: التّبيان في تفسير القرآن: ٥/ ٢٢٤.
(٥٢) المصدر نفسه: ٦/ ١٤١.

الذنب وقد نهانا المولى عن ذلك بقوله ﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ ﴾[سورة النّجم: ٣٢]. لذا استدرك يوسف على نفسه فقال﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ ﴾ والمراد وما أزكّي نفسي عن المعصية؛ لأنّ النّفس أمّارة بالسّوء ميّالة إلى القبائح. ويحتمل قوله هذا وجهاً آخر وهو أن بيان ترك الخيانة ما كان لعدم الرّغبة ولعدم ميل النّفس والطّبيعة، فالنّفس أمارة بالسّوء والمنكر، وطبيعة الآدميين عموماً توّاقة إلى حبّ الشّهوات، إلّا أنّ التّرك كان لقيام الخوف من الله تعالى وعقابه.

أمّا إذا كان الكلام في الآية المتقدّمة من كلام زوجة العزيز فهذا أيضاً من كلامها، وقولها يحتمل وجهين، الأوّل وما أبرّىء نفسي عن مراودة يوسف الصّدّيق، ومرادها تصديقه في قوله: ﴿ هِيَ رَٰوَدَتۡنِي عَن نَّفۡسِيۚ ﴾[سورة يوسف: ٢٦]. والوجه الثّاني وما أبرّىء نفسي عن الخيانة مطلقاً فقد خنتُ يوسف حين أحلْتُ الذنب عليه، وأودعته السّجن وهو براء ممّا قذفته به، فكأنّها أرادت أن تعتذر ممّا وقع منها تجاهه[٥٣].

وأحسب والله أعلم أنّ قوله تعالى ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ ﴾هو من قول يوسف وزوجة العزيز معاً، إلّا أنّ كلاً منهما قال ذلك بما يتناسب مع حاله. فالنّبيّ عليه السلام بعد أن نفى عن نفسه الخيانة قال تواضعاً لله ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ ﴾. وزوجة العزيز أيضاً بعد أن نفت عن نفسها خيانة يوسف وهو غائب لم تبرّئ نفسها مطلقاً عمّا صدر عنها من مراودته وإلصّاق التّهمة به في حضوره، بل أقرّت أنّ النّفس أمّارة بالسّوء.

فتوسّع دلالة النّصّ القرآنيّ في هذه الآيات المباركات نشأ من اختلاف المتكلّم.

٢. قال تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٞۖ فَقَالُواْ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمۡ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِيَ ﴾ [سورة طه: ٨٨].

يجوز في قوله تعالى ﴿ فَنَسِيَ ﴾معنيان:

أ. يجوز أن يكون من قول السّامريّ، وضمير الغيبة (هو) راجع إلى النّبي موسى عليه السلام، ودلالة ذلك: فنسي موسى

(٥٣) ظ: التّفسير الكبير: ١٨/ ١٢٥.

أنّ العجل إلهه، أو فنسي موسى أنّه أراد العجل فترك الطّريق الذي يصل منه إليه.

ب. ويمكن أن يكون ﴿فَنَسِيَ﴾ من قول الله جلّ جلاله، وضمير الغيبة عائد إلى السّامريّ، والمراد: فنسي السّامريّ ما كان عليه من التّظاهر بالإيمان وإسرار الكفر؛ وهذا ما يؤكّد نفاقه عند عبوره البحر مع موسى عليه السلام. ورد في تفسير التّبيان: ((﴿فَنَسِيَ﴾ أي نسي موسى أنّه إلهه، وهو قول السّامريّ -في قول ابن عباس... وقال ابن عباس في رواية أخرى: معناه، فنَسِيَ السّامريّ ما كان عليه من الإيمان؛ لأنّه نافق لما عبر البحر. ومعناه ترك ما كان عليه. وقال قوم: معناه: فنسي موسى أنّه أراد هذا العجل، فنسي وترك الطّريق الذي يصل منه إليه، ويكون حكاية قول السّامريّ))[٥٤].

وذهب ابن عطيّة الأندلسي في المحرَّر الوجيز إلى أن ﴿فَنَسِيَ﴾ من قول بني إسرائيل وليس من قول السّامريّ، ويؤيد صحّة كلامه أنّ الفعل الماضي المتقدّم (فقالوا) جاء بصيغة الجمع، قال: ((﴿فَنَسِيَ﴾ يحتمل أن يكون من كلام بني إسرائيل أي فنسي موسى ربه وإلهه فذهب يطلبه في غير موضعه، ويحتمل أن يكون قوله ﴿فَنَسِيَ﴾ إخباراً من الله تعالى عن السّامريّ أي نسي دينه وطريق الحقّ، فالنّسيان في التّأويل الأوّل بمعنى الذهول وفي الثّاني بمعنى التّرك))[٥٥]، وسواء أكان القول لبني إسرائيل أم للسامريّ أو لهما معاً، فدلالة قولهما واحدة لا تتغير.

وينبغي الإشارة إلى أنّ جمهور المفسِّرين -فيما اطّلعت عليه من مصادر- لم يذكروا رأياً آخر في قائل (نسي)، ولكنّهم اختلفوا في المنسي، إذ يرى بعضهم أنّ القول إذا كان للسامريّ، فالمراد أنّ موسى عليه السلام نسي إخبار قومه بأنّ العجل إلهه، أو أنّه نسي الموعد في الرّجوع إليهم. أمّا إذا كان القول للمولى سبحانه، فالمقصود

(٥٤) التّبيان في تفسير القرآن: ٧/ ١٦٤.

(٥٥) المحرَّر الوجيز: ٤/ ٥٩.

فنسي السّامريّ الاستدلال على حدوث الأجسام، وأنَّ الإلَه لا يحلّ في شيء وكذلك لا يحلّ فيه شيء، أو نسي أنّ العجل لا يقدّم لهم نفعاً ولا ضراً ولا يردّ لهم جواباً[٥٦].

خامساً: تعدّدُ الدّلالةِ لاحتمالِ العطفِ على أكثر من معطوفٍ عليه:

لكلّ حرف من حروف العطف فائدة ذكرها النّحويون إلّا أنّهم اختلفوا في تحديد فوائد بعضها، فالواو مثلاً تفيد مطلق الجمع على رأي الجمهور، وهي للتّرتيب على رأي طائفة من الكوفيين[٥٧]، ويرى الدّكتور فاضل السّامرائي أنّها: ((قد تأتي للتّرتيب وتأتي لغيره))[٥٨]، وهذا ما يرجّحه الباحث، فلو قلنا: (جاء زيد وخالد)، فالكلام يحتمل: ((ثلاثة معان أحدها أن يكونا جاءا معاً، والثّاني أن يكون مجيؤهما على التّرتيب، والثالث أن يكون على عكس التّرتيب، فإن فُهِمَ أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر كما فُهِمَت المعيّة في نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾[سورة البقرة: ١٢٧]، وكما فُهِم التّرتيب في قوله تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ﴾[سورة الزّلزلة: ١ -٣]))[٥٩]. أي إنّ الكلمة الفصل في تحديد معنى الواو تعود للمعطيات السّياقيّة.

وقد استطاع الشّيخ الطّوسيّ أن يقف على مواطن العطف في القرآن الكريم، مبيّناً الدّلالات المتعدّدة النّاتجة عن احتمال العطف على أكثر من معطوف عليه، وفيما يأتي أمثلة توضّح ذلك.

١. قال تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ

(٥٦) ظ: مجمع البيان: ٧/ ٤٣، والتّفسير الكبير: ٢٢/ ٩٠، واللباب في علوم الكتاب: ١٣/ ٣٥٩، وفتح القدير: ٣/ ٣٨٠.

(٥٧) ظ: شرح الرّضي على الكافية: ٤/ ٣٨٢.

(٥٨) معاني النّحو: ٣/ ١٨٨.

(٥٩) شرح قطر النّدى: ٣٠٢.

﴿ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [سورة الأنفال: ٦٠].

تحتمل هذه الآية على رأي الشّيخ الطّوسيّ دلالتين؛ نتيجة لاحتمال العطف على أكثر من معطوف عليه في الوقت عينه، فقوله تعالى ﴿ وَءَاخَرِينَ ﴾ يحتمل:

أ. أن يكون معطوفاً على ﴿ عَدُوَّ ٱللَّهِ ﴾ والمعنى: ترهبون به عدو الله وعدوكم وعدواً آخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم.

ب. ويجوز عطفه على الضّمير المجرور (لهم)، والمقصود: وأعدوا لهم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل، جاء في تفسير التّبيان: ((وقوله ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ﴾ تقديره وترهبون آخرين، فهو نصب بـ ﴿ تُرْهِبُونَ ﴾، يجوز أن يكون نصبا بقوله: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم ﴾ وللآخرين من دونهم))[٦٠].

وما ذهب إليه الطّوسيّ من جواز نصبها بـ (أعدوا)، سبقه الفرّاء إليه بقوله ((ولو جعلتها نصباً من قوله: وأَعِدّوا لهم ولآخرين من دونهم كان صواباً))[٦١]، ويقصد بالنّصب تقدير فعل ناصب من معنى الكلام السّابق، قال النّحاس: ((﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ ﴾ عطف على ﴿ عَدُوَّ ﴾ ويجوز أن يكون عطفاً على ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم ﴾ بإضمار فعل))[٦٢]، وتقديره بحسب قول محقّق كتاب معاني القرآن للفراء: راقبوا آخرين بما تعدونه من سلاح، قال: ((ظاهر الأمر عطف ﴿ وَءَاخَرِينَ ﴾ على ﴿ عَدُوَّ ٱللَّهِ ﴾. وأبدى المؤلف وجها آخر: أن يكون هذا موصولاً في المعنى بقوله ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم ﴾ فيكون العامل فيه فعلا مقدّراً من معنى الكلام السّابق، والتّقدير: راقبوا آخرين بما تعدونه من سلاح))[٦٣].

والظّاهر والله أعلم أن لا مسوّغ لتقدير فعل ناصب لـ(آخرين)؛ لاستقامة الكلام من دون تقدير، إذ يجوز جرّ

(٦٠) التّبيان في تفسير القرآن: ٥/ ١٣٤.

(٦١) معاني القرآن، الفرّاء: ١/ ٤١٦.

(٦٢) إعراب القرآن، النّحاس: ١/ ٢٩٠.

(٦٣) معاني القرآن، الفرّاء: ١/ ٤١٦. الهامش: ٣.

الاسم عطفاً على الضّمير المجرور (لهم) من دون إعادة حرف الجرّ، وهذا مذهب جمهور الكوفيين وبعض المحدثين، وقد جاء ذلك في التّنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[سورة البقرة: ٢١٧]، فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به)، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ﴾[سورة الحجر: ٢٠]، فالاسم الموصول (من) في موضع جرٍ بالعطف على الضّمير المجرور (لكم). ومن كلام العرب قول الشّاعر:

فاليومَ قَرّبْتَ تهجُونَا وتَشْتمُنَا

فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ[٦٤]

فـ(الأيام) جُرَّ بالعطف على الكاف في (بك) والتّقدير: (بك وبالأيام)، وقال الآخر:

هَلّا سَألْتَ بذِي الجَماجِمِ عنهُمُ = وأبي نُعَيْمٍ ذِي اللوَاء المُحْرِقِ[٦٥]

فـ (أبي نُعَيم) جُرَّ بالعطف على الضّمير المجرور في (عنهم). ومما ورد من ذلك في منثور كلام العرب قول بعضهم فيما يرويه قطرب: (ما فيها غيره وفرسه)، بجرّ الفرس عطفاً على الضّمير المجرور في كلمة (غيره)، والتّقدير: ما فيها غيره وغير فرسه[٦٦].

هذه الشّواهد وغيرها تؤكد ضرورة تعديل قاعدة الجمهور التي لا تجيز عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المجرورإلّا بعد إعادة الجارّ، إلى جواز ذلك من دون تكرير الجارّ[٦٧].

وفي ضوء ما تقدّم يمكن القول إنّ الاسم المعطوف في الآية محل البحث أمّا أن يكون منصوباً عطفاً على (عدو)، وأمّا أن يكون مجروراً بالعطف على

(٦٤) البيت غير معزو لقائله، ظ: كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨٣، وشرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٠، وخزانة الأدب، البغدادي: ٢/ ٣٣٨. قال عنه البغدادي: ((والبيت من أبيات سيبويه الخمسين لتي لم يعرف قائلها)).

(٦٥) البيت غير معزو لقائله، ظ: معاني القرآن، الفرّاء: ٢/ ٨٦، وتفسير البحر المحيط: ٢/ ١٥٧، ومعجم شواهد العربية: ٣٢٨.

(٦٦) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٦٣-٤٦٦.

(٦٧) ظ: تفسير البحر المحيط: ٢/ ١٠١، ونظرية النّحو القرآني -نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسيّة: ٧٦.

الضّمير (لهم)، والسّياق يحتمل الآمرين معاً، بل ويحتمل وجهاً آخر، هو أن يكون(وآخرين) قد ناب مناب معطوف أول محذوف بعد (لهم) لدلالة المعطوف الثّاني عليه، والأصل: (وأعدوا لهم وآخرين من دونهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وترهبون به آخرين لا تعلمونهم الله يعلمهم)، فاجتُزئ بمعطوف واحد متأخرٍ، ونحو هذا الاجتزاء قول قيس بن الخطيم:

نَحنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بِما

عِنْدَكَ راضٍ وَالرّأي مُخْتَلِفُ[٦٨]

((ومعنى البيت نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ وحُذِفَ الخبر من الأوّل لدلالة الثّاني عليه كما حُذِفَ المفعول في الثّاني لدلالة الأوّل عليه في قوله ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٥]، والتّقدير والذاكرات الله))[٦٩].

وبذلك تضمّنت الآية احتمالاً دلالياً ثالثاً يقوم على عطف (وآخرين) على العنصرين المتقدمين كليهما. هذا من جانب ومن جانب آخر أحسب أنّ العطف على الضّمير المجرور جعل الآية المباركة تشتمل على دلالة جديدة، هي أن أمر الله تعالى للمؤمنين بالاستعداد ليس مقصوراً على الجهاد في سبيل الله في ميادين القتال فحسب، بل يشمل الجهاد الباطني كذلك، فـ ((المجاهد الباطني يُرْهِبُ بالذّكر والمراقبة أعدى العدو وهو النّفس والشّيطان))[٧٠] والجنّ كذلك، ومن لا يقدر على هذا الجهاد، ((فلن ينتصر في جهاده على أعدائه))[٧١]. فنحن لا نعلم علماً حقيقيّاً مقدار عداوة هؤلاء لنا؛ لكونهم محجوبين عن أنظارنا، بَيْدَ أن الله ورسوله عرّفونا حقيقتهم؛ فالنّفس قد تكون من ألدّ أعداء الإنسان، لذا عبّر النّبي الأكرم عن صدّها وكبح شهواتها بالجهاد الأكبر[٧٢]، أمّا الشّيطان

(٦٨) كذا نسبه سيبويه. ظ: كتاب سيبويه: ١/ ١٥.

(٦٩) التّبيان في تفسير القرآن: ٥/ ١٩٠.

(٧٠) تفسير روح البيان: ١٠/ ٣٦٥.

(٧١) الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ٧/ ١٨٣.

(٧٢) يروى عن النّبي ﷺ أنه قال: ((قَدِمْتُمْ خَيْرَ

فأقرّ بعداوته صراحة حين أقسم بعزة الله على غواية بني البشر جميعاً، فقال الله على لسانه: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[سورة ص: ٨٢]. وليس الحال مختلفاً مع الجن بدليل قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ﴾[سورة الجن: ٦].

فإن قال قائل، لو سلّمنا جدلاً أن (وآخرين) يقصد بهم النّفس والشّيطان والجنّ، فما علاقة هؤلاء بالقوة ورباط الخيل؟. وجواب ذلك أنّ القوة المرادة فيما أعتقد هي قوة الإيمان ورسوخ العقيدة، أمّا (رباط الخيل) فيقصد بها المرابطة في ساحة الله والصّبر على طاعته، كمرابطة الخيل في ساحات القتال. وممّا يعضد ذلك ما جاء في تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ((أمّا المرابطة ففيها قولان: أحدهما أن يربط هؤلاء خيولهم في الثغور ويربط أولئك أيضاً خيولهم بحيث يكون كلّ واحد من الخصمين مستعدّاً لقتال الآخر... وثانيهما أنّها انتظار الصّلاة بعد الصّلاة لما روي عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن أنه قال: لم يكن في زمن رسول الله ﷺ غزو يرابط فيه، ولكن انظار الصّلاة خلق الصّلاة))[٧٣]، فمداومة الصّلاة بشروطها مرابطة في ساحة الله؛ فالصّلاة أسّ الدّين وعموده، إن قُبِلَتْ قُبِلَ ما سواها من أعمال وإن رُدّت رُدَّ ما سواها من أعمال.

وهكذا اشتملت الآية على دلالات عدّة، تأتّت من جواز عطف (وآخرين) على أكثر من معطوف عليه في الوقت نفسه، على حين أنّ الاكتفاء بعطف واحد لا يحقّق هذه الدّلالات مجتمعة معاً.

٢. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة الأنفال: ٦٤].

يجوز في قوله تعالى ﴿ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾بحسب ما جاء في تفسير الطّوسيّ وأغلب التّفاسير[٧٤] وجهان دلاليّان

مَقَدَم وَقَدِمْتُمْ مِنَ الْجِهَادِ الأَصْغَرِ إِلَى الْجِهَادِ الأَكْبَرِ، مُجَاهَدَةُ الْعَبْدِ هَوَاهُ)). ظ: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: ١/ ٧٩.

(٧٣) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢/ ٣٣٦.

(٧٤) ظ: الكشّاف: ٢/ ٢٢٢، ومجمع البيان: ٤/ ٤٥٥، والتّفسير الكبير: ١٥/ ١٥٣،

مختلفان باختلاف العطف، هما:

أ. يجوز فيه النّصب عطفاً على المفعول به في المعنى وهو الكاف في ﴿حَسْبُكَ﴾؛ لأنّها -في رأيه -وإن كانت في موضع جر بالإضافة إلاّ أنّها مفعول به في المعنى، والمقصود: يا أيّها النّبي يكفيك الله بنصره ويكفي الله من اتّبعك من المؤمنين.

ب. يمكن أن يكون مرفوعاً بالعطف على لفظ الجلالة، والمراد: يا أيّها النّبي يكفيك الله بنصره ويكفيك متّبعوك من المؤمنين، قال الطّوسيّ: ((وقوله ﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ يحتمل إعرابه وجهين، أحدهما أنّ يكون نصباً، والمعنى ويكفي من اتبعك على التّأويل؛ لأنّ الكاف في موضع خفض بالإضافة لكنّه مفعول به في المعنى، فعُطِفَ على المعنى، وليس ذلك بكثير... ومثله قوله ﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ﴾[سورة العنكبوت: ٣٣]... وهو معنى قول الشّعبي وابن زيد. وقال الحسن: هو عطف على اسم الله، فيكون رفعاً. والكسائيّ، والفرّاء، والزّجّاج أجازوا الوجهين وحمل عليهما معاً أبوعليّ الجبائيّ))[٧٥].

وينبغي الإشارة إلى أنّ الفرّاء على الرّغم من تجويزه الوجهين إلّا أنّه رجّح الرّأي الثّاني بقوله: ((وهو أحبّ الوجهين إليّ؛ لأنّ التّلاوة تدلّ على معنى الرّفع))[٧٦].

ويبدو أنّ ما دعاه إلى التّرجيح هو الفكرة السائدة: ((بأنّ من كان الله ناصره امتنع أن يزداد حاله أو ينقص بسبب نصرة غير الله وأيضاً إسناد الحكم إلى المجموع يوهم أن الواحد من ذلك المجموع لا يكفي في حصول ذلك المهم وتعالى الله عنه))[٧٧].

ويُجابُ عن ذلك بأنّ بعض أنواع النّصّر يجب أن يحدث على وفق الأسباب الطّبيعيّة وليس بتدخلٍ سماوي، ولذا

وتفسير البيضاويّ: ٣/ ١٢٠، وفتح القدير: ٢/ ٣٢٤.

(٧٥) التّبيان في تفسير القرآن: ٥/ ١٣٧.
(٧٦) معاني القرآن، الفرّاء: ١/ ٤١٧.
(٧٧) التّفسير الكبير: ١٥/ ١٥٣.

ينبغي للنبيﷺ تحريض المؤمنين على القتال ويجب على المؤمنين في الوقت نفسه التّحلي بالصّبر والإصرار والعزيمة كي يظفروا بإحدى الحسنيين النّصر أو الشّهادة، فقد جاء في التّفسير الكبير:

((بأنّ الكلّ من الله إلّا أنّ من أنواع النّصرة ما لا يحصل بناءً على الأسباب المألوفة المعتادة، ومنها ما يحصل بناءً على الأسباب المألوفة المعتادة فلهذا الفرق اعتبر نصرة المؤمنين، ثم بيّن أنّه تعالى وإن كان يكفيك بنصره وبنصر المؤمنين فليس من الواجب أن تتكل على ذلك إلّا بشرط أن تحرّض المؤمنين على القتال فإنّه تعالى إنّما يكفيك بالكفاية بشرط أن يحصل منهم بذل النّفس والمال في المجاهدة))[٧٨].

ويوافق الباحث ما ذهب إليه جمهور المفسِّرين ومنهم الشّيخ الطّوسيّ من جواز عطف الاسم الموصول (مَنْ) على لفظ الجلالة، ولكني أحسب أنّ نصبه عطفاً على المفعول به في المعنى يحتاج إلى تأمّل، ويبدو أنّ ما دعا جمهور المفسِّرين إلى ذلك هو ما استقرّ عندهم وعند جمهور النّحويين من عدم جواز عطف الاسم الظّاهر على الضّمير المجرور من دون تكرير حرف الجرّ، على الرّغم من ورود ذلك في أفصح النّصوص وأصحّها مثلما سبق. وعليه فإنّ (من) في محل جرّ عطفاً على الضّمير المجرور (الكاف) في قوله (حسبك) والقصد: حسبك اللهُ وحسب من اتبّعك من المؤمنين، كما ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين[٧٩].

ويبدو أنّ للآية دلالة أخرى قوامها الجمع بين الدّلالتين السّابقتين، وذلك بعطف (من) على لفظ الجلالة والكاف معاً؛ لأنّ كفاية الله لنبيه والمؤمنين بالنّصر متوقفة على كفاية المؤمنين للنّبيّ، فالنّصر لا يتحقّق إلّا على وفق النّظام الدّنيويّ الطّبيعيّ، من خلال تحريض النّبي للمؤمنين على القتال، وكذلك قتال المؤمنين واستبسالهم حرصاً على تحقيق النّصر، فالله تعالى ﴿لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [سورة الرّعد: ١١].

(٧٨) التّفسير الكبير: ١٥/ ١٥٣.

(٧٩) ظ: اللباب في علوم الكتاب: ٩/ ٥١٦، وتفسير أبي السّعود: ٤/ ٣٤.

وهذا يعني أن الله تعالى يريد من نبيّه ومتبعيه من المؤمنين أن لا يجلسوا بانتظار نصر الله، بل يجب عليهم بعد الاتّكال عليه الاعتماد على أنفسهم وتغيير سوء حالهم بعملهم وقوة إرادتهم، وعندها ينصرهم الله بنصره.

ومن كلّ ما سبق ذكره يمكن القول إنّ جواز العطف على أكثر من عنصر نحويّ جعل الآية المباركة تكتنز على ثلاث دلالات محتملة صحيحة في وقت واحد.

سادساً: تعدّدُ الدّلالةِ لاحتمالِ تعدّدِ صاحبِ الحال:

قسّم النّحويون الحال على قسمين، حال مؤكِّدة: ويقصد بها الحال التي لا تفيد معنى جديداً سوى التّوكيد. وأخرى مؤسِّسة وهي: الفضلة المنتصبة لبيان هيئة صاحبها عند وقوع الفعل[٨٠]، سواء أكان واقعاً منه، نحو قولنا: (جاءَ زيدٌ مسرعاً)، فـ (مسرعاً) حال من (زيد) فاعل المجيء، أم واقعاً عليه، نحو: (أكلتُ التّفاحةَ نظيفةً) فـ (نظيفة) حال من المفعول به (التّفاحة).

أمّا صاحب الحال فالأصل فيه أن يكون معرفة ولا ينكّر في الغالب إلّا عند وجود مسوّغ، كأن يَتَقَدَّمَ عليه الحالُ نحو: (فِي الدَّارِ جَالسّاً رَجُلٌ)، وغير ذلك ممّا ذكر النّحويّون[٨١].

ويرى الرّضيّ الاستراباديّ أنّ: ((الحال قد يكون عن الفاعل وحده، كـ«جاءَ زيدٌ راكباً»، وعن المفعول وحده، نحو: «ضربتُ زيداً مجرداً عن ثيابه»، فإذا قلت: «لقيتُ زيداً راكباً»، فإن كان هناك قرينة حاليّة أو مقاليّة تبيّن صاحبَ الحال، جاز أن تجعلها لما قامت له، من الفاعل أو المفعول، وإن لم تكن، وكان الحال عن الفاعل، وجب تقديمه إلى جنب صاحبه، لإزالة اللبس، نحو: «لقيتُ راكباً زيداً»، فإن لم تقدّمه، فهو عن المفعول))[٨٢].

(٨٠) ظ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: ١/ ٣١٦، ودليل السّالك إلى ألفيّة ابن مالك: ١/ ٤٥١.

(٨١) ظ: شرح قطر النّدى: ٢٣٦، وأوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ٢/ ٣٠٨-٣١٨، وشرح ابن عقيل: ١/ ٦٣٣.

(٨٢) شرح الرّضي على الكافية: ٢/ ١١.

ومع وجاهة ما ذهب إليه الرضي إلا أنّ كلامه يوجب أن تكون الجمل ذات دلالة قطعيّة فقط، على حين يثبت الواقع اللغويّ وجود نوعين من الجمل من حيث الدّلالة، هما:

النّوع الأوّل: الجملة ذات الدّلالة القطعيّة: وهي التي تدلّ على معنى واحد لا تحتمل غيره.

النّوع الثّاني: الجملة ذات الدّلالة الاحتماليّة: ويقصد بها الجملة التي تحتمل أكثر من معنى[٨٣].

فإذا دققنا النّظر في الجمل التي أوردها الرّضيّ نلحظ من خلالها أنّ مثاله الأوّل: (جاءَ زيدٌ راكباً) وهو جملة ذات دلالة قطعيّة لا تدلّ إلّا على معنى واحدٍ محددٍ، وهو مجيء زيدٍ راكباً، وكذا الحال ينطبق على مثاله الثّاني: (ضربتُ زيداً مجرداً عن ثيابه)، فالجملة ذات دلالة واحدة لا غير، وهي ضرب زيدٍ حال كونه مجرداً من ثيابه. على حين نجد المثال الثالث: (لقيتُ زيداً راكباً) ولا سيّما مع غياب القرينة الحاليّة والمقاليّة، نجده ذا دلالة احتماليّة، فيحتمل (راكباً) أن يكون حالاً من تاء الفاعل في (لقيت)، فيكون الرّكوب للفاعل وليس للمفعول به (زيداً). ويحتمل أن يكون حالاً من المفعول به (زيداً)، وعليه يكون الرّكوب للمفعول (زيداً) وليس للفاعل، وتحتمل أمراً ثالثاً وهو أن يكون حالاً من كليهما، ((وذلك جائز))[٨٤]. فإن قيل لو كان حالاً عنهما لانبغى أن يقول (لقيتُ زيداً راكبين) كما مثل لذلك الرّضيّ[٨٥]؟. وجواب ذلك أنّ الواقع اللغوي يجيز الإخبار عن المثنى بلفظ المفرد، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾[سورة التّوبة: ٦٢]، ولم يقل أن يرضوهما، والأمر هذا ينطبق على الحال كذلك؛ لأنّه كالخبر يحكم به على ما قبله.

وعليه يمكن القول إنّ الجمل ذات الدّلالة الاحتماليّة هي التي يستفاد منها في توسيع دلالة النّصّ وتعدّده؛ لكونها

(٨٣) ظ: الجملة العربية والمعنى: ١١ -١٢.

(٨٤) المحرَّر الوجيز: ١/ ٢٨٢.

(٨٥) ظ: شرح الرّضي على الكافية: ٢/ ١١.

تنطوي على دلالات عدّة، لا يتّضح أيّها مراد، بسبب غياب القرينة المانعة من ذلك.

وقد التفت الشّيخ الطّوسيّ إلى احتمال تعدّد صاحب الحال في بعض الآيات الكريمة، موضّحاً الوجوه الدّلاليّة النّاتجة عنه، وفيما يأتي بعض الأمثلة.

١. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٨].

أجمع المفسّرون على أنّ ﴿كَآفَّةٗ﴾حال، ولكنّهم اختلفوا في تحديد صاحب الحال، فمنهم من اقتصر على كون ﴿كَآفَّةٗ﴾ حالاً من ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾؛ والقصد: ادخلوا في جميع السّلم، ((أي في جميع شرائعه))[٨٦]. ومنهم من أجاز فيها وجهين[٨٧]، هما: أن تكون حالاً من الضّمير في ﴿ءَامَنُواْ﴾، أو تكون حالاً من ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾وكذا يرى الطّوسيّ، قال: ((وقوله تعالى: ﴿كَآفَّةٗ﴾معناه جميعاً، وهو نصب على الحال من ضمير المؤمنين، وقيل من حال ﴿ٱلسِّلۡمِ﴾. واشتقاقه في اللغة مما يكف الشّيء في آخره، من ذلك كفة القميص، يقال لحاشية القميص كفة))[٨٨]، ودلالة ذلك ما يأتي:

أ. إن كانت حالاً من ضمير الجماعة في﴿ءَامَنُواْ﴾، يكون دخول السّلم شاملاً المؤمنين كلّهم، لا يخرج منهم أحدٌ، ويبدو أنّ السّلم ((المدعو إليه هو التّسليم لله سبحانه بعد الإيمان به فيجب على المؤمنين أن يسلّموا الأمر إليه))[٨٩]، والدّلالة: يا أيّها الذين آمنوا ادخلوا جميعاً في السّلم، ((وهذه حالٌ تُؤَكِّد معنى العموم، فإنّ قولَك: «قام القومُ كافةً»بمنزلةِ: قَامُوا كلُّهم))[٩٠].

ب. إن كانت حالاً من (السّلم)،

(٨٦) تفسير الجلالين: ٤٣.
(٨٧) ظ: الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٢٣، وزاد المسير: ١/ ٢٢٥، وفتح القدير: ١/ ٢١٠.
(٨٨) التّبيان في تفسير القرآن: ٢/ ١٨٥.
(٨٩) الميزان في تفسير القرآن: ٢/ ١٠٢.
(٩٠) اللباب في علوم الكتاب: ٣/ ٤٧٤.

فالمقصود: يا أيّها الذين آمنوا ادخلوا في جميع الطّاعات من دون استثناء؛ لأنّ ((المؤمنينَ أُمِرُوا أَنْ يدْخُلُوا في الطّاعاتِ كلّها، ولا يَدْخُلوا في طَاعةٍ دونَ طاعةٍ))[٩١].

والظّاهر أنّ الآية المباركة تحتمل رأيا ثالثاً فيما يعتقد ابن عطيّة، وهو أن يكون حالاً منهماً معاً، ودلالة ذلك: يا أيّها الذين آمنوا ادخلوا جميعاً في جميع الطّاعات، قال: ((واختلف بعد حمل اللفظ على الإسلام من المخاطب؟. فقالت فرقة جميع المؤمنين بمحمّدﷺ، والمعنى أمرهم بالثّبوت فيه والزّيادة من التزام حدوده ويستغرق كافة حينئذٍ المؤمنين وجميع أجزاء الشّرع فتكون الحال من شيئين وذلك جائز))[٩٢]، وهذا ما ذهب إليه أيضاً أبو السّعود، قال: ((﴿كَآفَّةً﴾ حال من الضّمير في ﴿ٱدْخُلُوا۟﴾ أو من ﴿ٱلسِّلْمِ﴾ أو منهما معاً كما في قوله:

خَرَجْتُ بِهَا نَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا =

= عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ[٩٣]))[٩٤].

فالفعل المضارع (نمشي)، حال من فاعل (خرجتُ)، ومن ضمير الغيبة في قوله (بها)؛ ((لأنَّك لو قلتَ: «أنا وهي نمشي» لصَحَّ، ولذلك أَعْرَب المعْربونَ «نَمْشِي» حالاً منْهُما))[٩٥].

وبهذا نجد أنّ التّوسع الدّلاليّ الحاصل في الآية المطهرة، جاء لتعدّد صاحب الحال، وهذا الأخير إنّما تعدّد بسبب من تأخير الحال نفسه، ولو تقدّم فقيل: (يا أيّها الذين آمنوا ادخلوا كافة في السّلم) لتحقّقت دلالة واحدة فحسب، على حين تنتفي الدّلالتان الأخريان. ولما كان التّعبير السّماويّ يتسم بالقصديّة المطلقة في انتقاء الحروف والمفردات والتراكيب، لذا اختار الخالق سبحانه التّعبير الأقصر لفظاً والأوسع دلالة، ليعجز أرباب الفصاحة والبلاغة عن مجاراته، وليكون المعين الصّافي الذي لا ينضب

(٩١) الكشّاف: ١/ ٢٨٠.
(٩٢) المحرَّر الوجيز: ١/ ٢٨٢.
(٩٣) البيت لامرئ القيس، ظ: ديوان امرئ القيس: ١٤.
(٩٤) تفسير أبي السّعود: ١/ ٢١٢.
(٩٥) اللباب في علوم الكتاب: ٣/ ٤٧٥.

مهما نهل منه الشّاربون على امتداد الأزمان.

٢. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾[سورة المائدة: ١].

ذهب جمهور المفسِّرين إلى أن قوله تعالى ﴿ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ ﴾ منصوب على الحال(٩٦)، بَيْدَ أنّهم اختلفوا في دلالة الآية نتيجة اختلافهم في صاحب الحال، فقد أورد الشّيخ الطّوسيّ ثلاثة آراء فيه، هي:

أ. يجوز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في قوله ﴿أَوۡفُواْ﴾ الذي يعود على الذين آمنوا، والدّلالة: يا أيّها الذين آمنوا أوفوا بعقود الله التي أوجبها عليكم لا محلين الصّيد وأنتم حرم. فـ (غير) هنا منصوبة على الحال وهي بمعنى (لا).

ب. يحتمل نصبه على الحال من ضمير الخطاب المجرور في قوله (أُحِلَّتْ لكم)، ودلالة ذلك: يا أيّها الذين آمنوا أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام من الظّباء والبقر الوحشيّ وغيرها، لامحلي اصطيادها في حال إحرامكم.

ج. يجوز كونه حالاً من ضمير الخطاب المجرور في قوله ﴿إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ أي: يا أيّها الذين آمنوا أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام كلّها إلّا ما يتلى عليكم من وحشيّها غير محلي اصطيادها في حال إحرامكم.

جاء في التّبيان: ((وقوله: ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ﴾ اختلفوا في تأويله فقال بعضهم: معناه أوفوا بالعقود غير محلين الصّيد وأنتم حرم أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام. ويكون فيه التّقديم والتّأخير، فـ «غير» يكون منصوباً على هذا الحال ممّا في قوله: ﴿أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾ من ذكر الذين آمنوا. وتقدير الكلام أوفوا أيّها الذين آمنوا بعقود الله التي عقدها عليكم في كتابه لامحلين الصّيد، وأنتم حرم.

(٩٦) ظ: الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٣٦، وتفسير البحر المحيط: ٣/ ٤٠٩، وتفسير البيضاويّ: ٢/ ٤٥.

وقال آخرون: معنى ذلك أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام الوحشيّة من الظّباء، والبقر والحمر غير محلي الصّيد غير مستحلين اصطيادهم، وأنتم حرم، إلّا مايتلى عليكم، فـ «غير» على هذا منصوب على الحال من الكاف، والميم اللتين في قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ والتّقدير أُحِلَّتْ لكم يا أيّها الذين آمنوا بهيمة الأنعام، لامستحلي اصطيادها في حال إحرامكم وقال آخرون: معناه أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام كلّها إلّا ما يتلى عليكم. بمعنى إلّا ما كان منها وحشيّاً، فإنّه صيدٌ، ولايحلّ لكم وأنتم حرم. والتّقدير على هذا أُحِلَّتْ لكم بهيمة الأنعام كلّها إلّا ما بيّن لكم من وحشها غير مستحلي اصطيادها في حال إحرامكم، فتكون «غير» منصوبة على الحال في الكاف والميم في قوله: ﴿إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾))[٩٧].

وأجاز بعضهم جعله حالاً من الفاعل المحذوف من أجل القائم مقامه المفعول به، وهو الله تعالى، جاء في تفسير الجامع لأحكام القرآن: ((ويجوز أن يرجع إلى الله تعالى أي أحللت لكم البهيمة إلا ما كان صيداً في وقت الإحرام كما تقول: أحللتُ لك كذا غير مبيح لك يوم الجمعة))[٩٨].

ولم يرتضِ أبو حيان حمله على الحال من واو (أوفوا)؛ لأن ((فيه تقييد الإيفاء بالعقود بانتفاء إحلال الموفين الصّيد وهم حرم، وهم مأمورون بإيفاء العقود بغير قيد))[٩٩].

وما ذهب إليه محل نظر؛ لأن مجيء الحال من الواو، لا يلزم المفهوم الذي ذكره؛ وذلك لأنّ الحال تجب بوجوب عاملها، تقول: (جئ راكباً) بمعنى لابدّ أن تجيء، ولا بدّ أن يكون مجيئك بركوب، فكذلك أوجب الله علينا الإيفاء بالعقود، وأن لا نحلّ الصّيد والحال أنا محرمون، فالإيفاء بالعقود واجب في كلِّ وقت، بدليل فعل الأمر (أوفوا) الذي يقتضي الالزّام المطلق في

(٩٧) التّبيان في تفسير القرآن: ٣/ ٣٩٤.

(٩٨) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٣٦.

(٩٩) تفسير البحر المحيط: ٤/ ٣٤٤.

هذا السّياق، ولكن يجوز عدم الإيفاء في بعض الأحوال، ومنها على سبيل التّمثيل لا الحصر أن يكون العقد باطلاً، أو أن ينقض أحد الطّرفين العقد، فلا يجب وقتئذٍ على الطّرف الثّاني الإيفاء.

ويعتقد الباحث أنّ ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ سواء أكان حالاً من المأمورين بإيفاء العقود، أم من المُحَلَّل لهم، أم من المتلو عليهم، فالمؤدّى لا يختلف كثيراً؛ لأنّ المخاطب في هذه الضّمائر جميعاً واحد، هو: (الذين آمنوا)، ولأنّ مراد الآية في ذلك كلّه وجوب التزام الذين آمنوا بعقود الله التي عقدها عليهم ومنها تحريم صيد بهيمة الأنعام المُحَلَّل صيدها إلّا في حال الإحرام.

وإنما يختلف مؤدّى الآية وتتعدّد دلالاتها من جعل ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ حالاً من هذه الضّمائر مجتمعة، أو حالاً من نائب الفاعل في قوله (أُحِلَّتْ)، فيجوز: ((أن يرجع الإحلال إلى النّاس، أي: لا تحلوا الصّيد في حال الإحرام، ويجوز أن يرجع إلى الله تعالى، أي: أحللت لكم البهيمة إلّا ما كان صيداً في وقت الإحرام))[100]، ويجوز أن يرجع عليهما معاً، أي على المتكلّم وهو الله جلّ شأنه الذي شرّع عدم جواز الصّيد في حال الإحرام، وعلى المخاطب وهم الذين آمنوا؛ لكونهم مأمورين بالتزام هذا التّشريع.

وبذلك نصل إلى أنّ تعدّد صاحب الحال في الآية المباركة كان سبباً رئيساً من أسباب تعدّد دلالتها.

أهم المصادر والمراجع

- اتّساع الدّلالة في الخطاب القرآني، د. محمّد نور الدّين المنجد، النّاشر: دار الفكر -دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- أسباب التّعدّد في التّحليل النّحويّ، د. محمود حسن الجاسم، مجلة مجمع اللغة العربيّة، ع٦٦، ٢٠٠٤م.
- الأصفى في تفسير القرآن، الفيض الكاشاني، تحقيق: مركز الأبحاث والدّراسات الإسلامية، مكتب الإعلام الإسلامي -ق ١٤١٨هـ.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، د.

(١٠٠) الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٣٦.

فخر الدّين قباوة، النّاشر: دار القلم العربي -حلب، الطبعة الخامسة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- إعراب القرآن، أبو جعفر النّحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، النّاشر: عالم الكتب -بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- الأمثل في تفسير كتاب الله المُنزَل، الشّيخ ناصر مكارم الشّيرازي، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام- قم، ١٣٨٤هـ.
- التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمّد البجاوي، النّاشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ط، د. ت.
- التّبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، النّاشر: الأميرة للطباعة والنّشر والتّوزيع -بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- تعدّد التّوجيه النّحوي (مواضعه، أسبابه، نتائجه)، د. محمّد حسنين صبرة، النّاشر: دار غريب -القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي (ت ٩٥١هـ)، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي -بيروت، د. ط، د. ت.
- تفسير البحر المحيط، محمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، النّاشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- تفسير التّحرير والتّنوير، محمّد الطاهر ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، النّاشر: دار سحنون للطباعة والنّشر -تونس، د. ط، ١٩٩٧م.
- التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، فخر الدّين الرّازي الشّافعي، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- تفسير روح البيان، اسماعيل حقي البروسوي (ت ١١٣٧هـ)، النّاشر: المطبعة العثمانيّة، د. ط، ١٣٣٠هـ.

- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي(ت٦٧١هـ)، النّاشر: دار الشّعب -القاهرة، د. ط، د. ت.
- الجملة العربية والمعنى، د. فاضل صالح السّامرائي، النّاشر: دار الفكر-المملكة الأردنية الهاشمية، الطبعة الثّانية، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر الجّرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. التّنجي، النّاشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- شرح الرّضي على الكافية، محمّد بن الحسن الرّضي الإستربادي (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، النّاشر: جامعة قاريونس -بنغازي، الطبعة الثّانية، ١٩٩٦م.
- شرح قطر النّدى وبل الصّدى، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محيى الدّين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرّواية والدّراية من علم التّفسير، محمّد بن علي بن محمّد الشّوكاني(ت١٢٥٥هـ)، النّاشر: دار الفكر -بيروت، د. ط، د. ت.
- فقه القرآن، قطب الدّين الرّاوندي، تحقيق: أحمد الحسيني، النّاشر: مطبعة الولاية -قم، الطبعة الثّانية، ١٤٠٥هـ.
- فهم القرآن -دراسة على ضوء المدرسة العرفانيّة -جواد علي كسّار، النّاشر: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ -بيروت، الطبعة الثّانية، ٢٠١٠م.
- كتاب الصّناعتين الكتابة والشّعر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمّد البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، النّاشر: المكتبة العصرية -بيروت، د. ط، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- الكشّاف، الزّمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٧هـ)، تحقيق: عبد الرّزاق المهدي، النّاشر: دار إحياء التّراث العربي -بيروت، د. ط، د. ت.
- اللباب في علل البناء والأعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، النّاشر: دار الفكر -دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدّمشقي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، النّاشر: دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النّجدي ناصف، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، النّاشر: دار الكتب العلمية-لبنان، الطبعة الاولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة - مصر، د. ط، د. ت.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرّسالة -بيروت، ١٤٠٥هـ.
- المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، أحمد بن محمّد المقري الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، النّاشر: مطبعة التّقدم العلمية -مصر، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرون، النّاشر: دار السّرور، د. ط، د. ت.
- معاني القرآن الكريم، أبو جعفر النّحاس، تحقيق: محمّد علي الصّابوني، جامعة أم القرى -مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
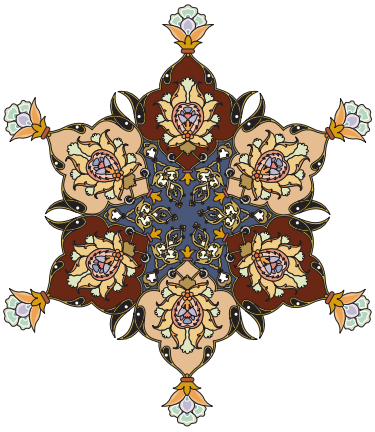
- معاني النّحو، د. فاضل صالح السّامرائي، النّاشر: دار الفكر -عمّان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- معجم شواهد العربية، عبد السّلام محمّد هارون، النّاشر: مكتب الخانجي-القاهرة، د. ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدّين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمّد محي الدّين عبد الحميد، النّاشر: دار الصادق-طهران، الطبعة الثّانية، ١٣٨٧هـ.